

دور التدقيق الداخلي في تخفيض مخاطر السيولة المصرفية

د. هشام رياض عبد الكريم البياتي

جامعة الامام جعفر الصادق – كلية العلوم الادارية والمالية

المستخلص :

هدف البحث إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي على الخصوص والكشف عن أهمية السيولة بالنسبة للقطاع المصرفي، وانطلق البحث من مشكلة لخصت بالتساؤل الذي نصه "هل يسهم التدقيق الداخلي في تقليل مخاطر السيولة؟" وبهدف إثبات فرضية البحث (توجد علاقة بين جودة التدقيق الداخلي وتخفيض مخاطر السيولة المصرفية)، لذا فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عن طريق بناء استمارة استبيان وزعت على أقسام المحاسبة في عينة من المصارف العراقية التجارية بواقع 60 استمارة تم استرجاعها وكان الصالح منها للتحليل 53 استمارة، وتوصل البحث إلى أن التقارير المالية للمصارف العراقية تتضمن جانب تحليلي حول بعض النسب المالية والتي من أهمها نسب السيولة وهذه التقارير تكون مدققة من قبل المدقق الداخلي قبل نشرها، وقوبل هذا الاستنتاج بتوصية نصت على أن المام المدقق الداخلي بطبيعة العمل المصرفي سوف يسهم في زيادة قدرته على اكتشاف أنواع توظيف الأموال الخطره بالنسبة للسيولة المصرفية.

الكلمات المفتاحية : المدقق الداخلي، أقسام المحاسبة، القطاع المصرفي، القوائم المالية.

Abstract :

The research aimed to highlight the role of internal auditing in the banking sector in particular and to reveal the importance of liquidity to the banking sector. The research started from a problem summarized by the question "Does internal audit contribute to reducing liquidity risk?" In order to prove the research hypothesis (there is a relationship between the quality of internal audit and reducing the risk of bank liquidity), so an analytical descriptive approach has been used by building a questionnaire distributed to the accounting departments in a sample of Iraqi commercial banks by 60 questionnaire retrieved and was valid for

analysis 53 questionnaire, The research found that the financial reports of Iraqi banks include an analytical aspect about some financial ratios, one of the most important of which is liquidity ratios. These reports are audited by the internal auditor before they are published, and this conclusion was met with a recommendation stating that the internal auditor is familiar with the nature of the banking business will contribute to increasing his ability to Discover the types of investing risky funds in relation to bank liquidity.

Keywords: Internal auditor, accounting departments, banking sector, financial statements.

المقدمة :

تعد السيولة المصرفية أحد أهم أهداف المصارف كون المصارف مؤسسات مالية لا تتعامل سوى بالمال، وكون السيولة المصرفية لها علاقة بالصورة الذهنية المتكونة عن المصرف لدى الزبائن، فالمصرف الذي لا يستطيع مواجهة السحوبات المتوقعة وغير المتوقعة للعملاء سوف تهتز صورته الذهنية لديهم، وهذه الحالة التي لا يرغب أي مصرف المرور بها. فضلاً عن أن للسيولة المصرفية ارتباطات مع أهداف أخرى للمصرف فالحصول على نسب سيولة مرتفعة سوف يقابلة انخفاض في نسب الربحية، لذلك فإن المصرف ملزم أن يحقق مستوى مقبول من النسبتين، أي إيجاد حالة توازن بينهما.

ولأهمية السيولة في القطاع المصرفي فقد جرت العادة على استعراضها في التقارير المالية المصرفية، والتي تخضع إلى مراقبة وتدقيق المراقب الداخلي، وهنا يبرز دوره في تدقيق هذه النسب والتأكد من سلامة احتسابها، فضلاً عن تحليلها واستخلاص نتائج هذا التحليل ثم اعطاء وجهة النظر الفنية للإدارة حول مدلولات هذه النسب بهدف تجنب المصرف من الوقوع في مخاطر السيولة، وكلما كان المدقق الداخلي على مستوى عالي من الاحترافية والحياد انعكس ذلك على جودة الرأي المتبنى من قبله، وهذا ما ينعكس إيجاباً في رفع قدرته على التنبؤ بالمخاطر المترتبة عن انخفاض أو تذبذب نسب السيولة.

وتتعلق احترافية المدقق الداخلي بعوامل عدة من ضمنها الخبرة المتراكمة، والمستوى العلمي، وربما مهارات ذاتية والتي يجب أن يحرص المصرف على تنميتها لدى مدققيه الداخليين لتجنب الوقوع في المخاطر المصرفية ومن أهمها مخاطر السيولة.

المبحث الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً . مشكلة البحث :

يلعب التدقيق الداخلي دوراً بارزاً في المؤسسات المالية ولا سيما المصارف، إذ تمتاز المصارف عن باقي المؤسسات المالية بضخامة حجم الأموال المتداولة وبالتزامها بمعايير خاصة وباعراف خاصة أيضاً، وتحتل السيولة المصرفية أهمية



كبيرة لارتباطها بقابلية المصرف على تسديد التزاماته والتي تنعكس على الصورة الذهنية للزبائن الحاليين والمرتبين عن الرصانة المالية للمصرف، لذلك فإن مشكلة البحث تتلخص بالتساؤل الآتي :

هل يسهم التدقيق الداخلي في تخفيض مخاطر السيولة ؟

ثانيا . أهمية البحث :

تتضح أهمية البحث في محاولة اكتشاف دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في قطاع حيوي من القطاعات الاقتصادية وهو المصارف، فضلاً عن أن هذه المحاولة للقياس كانت من واقع عمل المصارف في العراق ومستندتا على خبرة العاملين في هذا القطاع.

ثالثا . أهداف البحث :

- 1 . إبراز دور التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي على الخصوص.
- 2 . الكشف عن أهمية السيولة بالنسبة للقطاع المصرفي.
- 3 . إيضاح العلاقة بين التدقيق الداخلي ومخاطر السيولة.
- 4 . بناء إطار نظري يتضمن موضوع البحث وآراء الباحث حول بعض فقراته.

رابعا . فرضية البحث :

توجد علاقة بين جودة التدقيق الداخلي وتخفيض مخاطر السيولة المصرفية

خامسا . هيكل البحث :

سوف يقسم البحث إلى أربع مباحث وكما يأتي :

- 1 . منهجية البحث ودراسات سابقة.
- 2 . الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي والسيولة المصرفية
- 3 . الجانب التطبيقي
- 4 . نتائج البحث
- سادسا . دراسات سابقة :
- 1 . دراسة (لظن 2016) :

وكانت بعنوان "مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة" هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية دور التدقيق الداخلي ودوره في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO وقد شملت الدراسة عدد من المتغيرات المتعلقة بتطبيق الإطار وهي البيئة الداخلية ووضع الأهداف وتحديد الحدث وتقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر وأنشطة الرقابة وتقييم نظم الإبلاغ المالي (المعلومات والاتصالات) والمراقبة، بالإضافة إلى الوقوف على مفهوم إدارة المخاطر وأنواعها وأسس إدارتها والإجراءات المتبعة للحد من المخاطر، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية إذ صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وقد تم توزيع 81 استبانة على العاملين في إدارة التدقيق الداخلي والدائرة المالية في القطاعات الحكومية، واسترد منها عدد 71 استبانة بنسبة استرداد بلغت 88% من الاستبانات، وقد تم تحليل اجابات



المبحوثين بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الملائمة وفق متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقويم إدارة المخاطر للقطاعات الحكومية في قطاع غزة، فضلاً عن غياب الدور الفاعل للتدقيق الداخلي من مراجعة التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص التي تتعرض لها وعدم فاعلية دوره بمتابعة تنفيذ إجراءات الرقابة على القطاع الحكومي.

2 . دراسة (أبو شعبان 2016) :

وكانت بعنوان "مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التشغيلية في الجامعات والكليات المتوسطة الفلسطينية في قطاع غزة" هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تقييم المخاطر التشغيلية وفق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر في الجامعات والكليات المتوسطة الفلسطينية في قطاع غزة من وجهة نظر المدققين الداخليين، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة بالاعتماد على الدراسة النظرية والدراسات السابقة، إذ تم توزيعها على المدققين الداخليين في الجامعات والكليات المتوسطة في قطاع غزة، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة، فتم توزيع 40 استبانة، واسترد منها 38 استبانة صالحة للتحليل، وهي تمثل نسبة استرجاع قدرها (95%)، وقد استخدمت الدراسة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها، يأخذ المدققون الداخليون في الجامعات والكليات المتوسطة بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالموظفين وأخطائهم البشرية والتجاوزات المحتملة، والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا، والمخاطر المرتبطة بالبيئة المحيطة والتقلبات الاقتصادية بدرجة متوسطة، أما المخاطر المرتبطة بممارسات الإدارة وممارسات الأعمال بدرجة كبيرة.

3 . دراسة (Siqani & Sekiraca 2016) :

وكانت بعنوان "أثر التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية لجمهورية كوسوفو" سعت الدراسة للتعرف على مخاطر الائتمان والتي تمثل الغالبية العظمى من المخاطر في سياق تقدير قدرة نقل المخاطر بين المصارف التجارية، بحيث يجب أن يكون لدى أي مصرف تجاري يعمل في كوسوفو نظام لإدارة مخاطر الائتمان، وانطلقت الدراسة من مشكلة مفادها أنه لا يمكن إجراء عملية مهمة وأساسية مثل إدارة مخاطر الائتمان دون مساعدة التدقيق الداخلي، وعن طريق استخدام المنهج الوصفي التحليلي تم التوصل إلى أن عملية تدقيق الداخلي في المصارف سوف تقود إلى تنفيذ سياسات إدارة مخاطر الائتمان جيدة للمصارف التجارية المعنية، ويشمل ذلك أيضاً سياسة إدارة مخاطر الائتمان للبنك المركزي لجمهورية كوسوفو، وتقود أيضاً إلى تنفيذ الإجراءات واللوائح والقواعد الخاصة بالتعرض للائتمان، وتنويع محفظة القروض، وتدريب موظفي مخاطر الائتمان المشاركين في استكمال ملفات القروض.

4 . دراسة (Ai-Hajaia & Hashem 2018) :

وكانت بعنوان "مساهمة لجان التدقيق في تخفيض مستويات مخاطر السيولة في البنوك التجارية الأردنية" سعت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة لجان التدقيق في خفض مستويات مخاطر السيولة في البنوك التجارية الأردنية فضلاً عن تحديد ما إذا كانت هناك أي فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى مساهمة لجان التدقيق في خفض مستويات مخاطر السيولة في البنوك التجارية الأردنية التي يمكن أن تعزى إلى سنوات خبرة المدقق والمؤهلات الأكاديمية، أما بالنسبة لمجتمع



الدراسة فقد تألفت من جميع المدققين الداخليين العاملين في المصارف التجارية الأردنية، وبالنسبة للعينة فقد تألفت من (40) مدقق داخلي يعمل في البنوك التجارية الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توفير المزيد من الاهتمام لتطوير أداء المدققين الداخليين في المصارف التجارية الأردنية على أن يتم ذلك بهدف زيادة دقة وموثوقية البيانات المالية التي يراجعونها.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي والسيولة المصرفية أولاً . مفهوم التدقيق الداخلي وتعريفه :

يعد صدور العدد الأول لمجلة المدقق الداخلي في العام 1944 والتي صدرت عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية نقطة البداية للاهتمام بموضوع التدقيق الداخلي، وركز هذا الإصدار على التدقيق المالي إذ يقع عمل المدقق الداخلي على القوائم المالية للشركات (الذنيات، 2010: 28).

وفي الآونة الأخيرة ازدادت أهمية التدقيق الداخلي كونه يعد أحد المقومات الرئيسة للبيئة الرقابية السليمة، والتي تسهم في إيجاد نظام رقابة داخلي فعال وقوي، وتسعى لحماية الموجودات من سوء الاستخدام والتلاعب والسرقة وضمان صحة البيانات المحاسبية ودقتها وإمكانية الاعتماد عليها (الذنيات وعبد الجليل، 2006: 95).

ولقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) التدقيق الداخلي بأنه نشاط مستقل يقدم تأكيداً موضوعاً وهو نشاط استشاري صمم لإضافة قيمة، وتحسين عمليات المنظمة إذ يساعد على تحقيق أهدافها من خلال الضبط والتنظيم والتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة وعمليات الإدارة (سالم، 2012: 22)، وهو نشاط تقييمي يحدث داخل المؤسسات لتدقيق عملياتها ويقدمها كخدمة للإدارة، فضلاً عن كونه وسيلة رقابية (سلامة، 2010: 29).

ثانياً . أهداف التدقيق الداخلي :

حددت نشرة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي في مقممتها والصادر في العام 1978 عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) الهدف الرئيس للتدقيق الداخلي في مساعدة جميع أعضاء المؤسسات في تادية مهامهم ومسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية، ويتم ذلك عن طريق قيام التدقيق الداخلي بتزويدهم بالتقويمات، والتحليلات، والتوصيات، والمعلومات المنشورة والتي تم مراجعتها، ويمكن حصر أهداف التدقيق الداخلي بالآتي :

1 . زيادة الإنتاجية من خلال التدريب، إذ أن الإدارة المسؤولة عن التدقيق الداخلي وبحكم معرفتها التامة بجميع أوجه النشاط تمتلك قدرة أعلى من غيرها في المساهمة بالبرامج التدريبية، وذلك باقتراح الضروري من هذه البرامج، وربما صياغة بعض مواده.

2 . تقدير الأضرار والخسائر الناجمة عن المشكلات التي تحدث في المنشأة واقتراح ما من شأنه معالجة أو منع حصول ذلك مستقبلاً.

3 . القيام بإجراء الاختبارات الخاصة والدراسات وذلك في حال طلب الإدارة (الخطيب، 2010: 136).

وعلى الرغم من اختلاف أهداف التدقيق الداخلي إلا أنها تعتمد بدرجة عالية على الهيكل التنظيمي للمؤسسات وعلى حجمها أيضاً فضلاً عن متطلبات الإدارة واحتياجاتها وفقاً لقدرة المكلفين بالعملية الرقابية (IFAC, 2012: 632).



ثالثاً . أنواع التدقيق الداخلي :

توجد عدة أنواع للتدقيق الداخلي، وفقاً لمجال الأهتمام الذي ينصب إليه النشاط، إذ يقسم التدقيق الداخلي إلى خمسة أنواع وهي (لظن، 2016: 19) :

1 . التدقيق المالي : وهو الفحص المنظم للعمليات والقوائم المالية والسجلات المحاسبية المتعلقة بها، بهدف تحديد درجة الالتزام بالسياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأي متطلبات أخرى (الخيبي، 2013: 32)، ويسعى التدقيق المالي إلى توفير الحد المقبول من تلائم التقارير المالية المدققة والحسابات الجارية مع المبادئ المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية (الواردات، 2013: 241).

2 . تدقيق الالتزام : وهو التدقيق الذي يقوم بالتأكد من إن الإجراءات والسياسات والعمليات تطبق وفقاً للضوابط الرقابية، فضلاً عن التأكد من إن إجراءات الجودة الموضوعية من قبل المؤسسة أو من قبل جمعيات مهنية قد طبقت بصورة جيدة (احمد، 2009: 35).

3 . التدقيق التشغيلي : وهو التدقيق الشامل للوظائف المختلفة داخل المؤسسة بغية التحقق من ملائمة وكفاءة وفاعلية هذه الوظائف عن طريق تحليل الهيكل التنظيمي وتقييم مدى كفاءة الأساليب المتبعة للحكم على مدى تحقق أهداف المؤسسة والعمل على إيجاد طرق فاعلة وجديدة للاتصال بين المستويات المختلفة في الإدارة (محسن، 2011: 16).

4 . التدقيق الإداري : وهو التدقيق الذي يسعى إلى تقييم (الأهداف والسياسات والخطط والنظم والإجراءات) وفحصها ودراساتها، فضلاً عن تقييم وسائل وطرق التشغيل والإمكانات البشرية والمادية ونتائج الاداء المتحقق، ويشمل أيضاً عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف الوحدات الاقتصادية (الواردات، 2013: 273).

5 . التدقيق البيئي : وهو عبارة عن جزء متكامل من نظام الذي تتمكن من خلاله الشركة تحديد ما اذا كانت نظم الرقابة البيئية بها كافية وملائمة وتضمن الالتزام بالمتطلبات التشريعية والقانونية، فضلاً عن متطلبات السياسة الداخلية (لظن، 2016: 21).

رابعاً . مفهوم السيولة وتعريفها :

تعد السيولة من المفاهيم الشائعة في القطاع المصرفي والأسواق المالية، ويقصد بها قدرة المصرف على سداد التزاماته حال موعد استحقاقها، وذلك عن طريق تحويل أي موجود من الموجودات إلى نقد سائل وبدون خسائر (عبد السادة وآخرون، 2008: 121).

إذن السيولة المصرفية لا يقصد بها تحويل الموجودات إلى نقد سائل فقط وإنما تفادي تعرض هذه الموجودات للخسائر، على اعتبار أن السيولة ترتبط بالربحية، وتتمثل السيولة المصرفية في القدرة على تلبية طلبات السحوبات من قبل المودعين وتقديم التسهيلات اللازمة للعملاء والمتمثلة بالنقد السائل في الاوقات التي يختارونها، ومعنى ذلك أنه لا يكفي أن تقابل الموجودات بالمطلوبات وحقوق الملكية وإنما ينبغي أن تتوفر لدى المصرف أنواع من الموجودات لها القدرة على مواجهة طلبات المودعين بالدفع المستمر وطلبات العملاء بالنقد السائل (العلاق، 2001: 11).



ولقد عرفت السيولة بأنها سرعة تحويل الموجودات إلى نقد (8: 2000, Howell & Bain)، أما السيولة المصرفية فقد عرفت على أنها قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً لجميع الالتزامات التجارية والاستجابة لطلبات الانتماء أو منح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفير نقد سائل لدى المصارف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض موجوداته (الحميري، 2005: 28).

لذلك فإن السيولة تعد من أهم المهام لإدارة المصرف إذ يتوجب عليها قياس وتلبية الاحتياجات من السيولة للمصرف الذي تديره، إذ أن احتياجات سيولة المصرف ينبغي أن تكون مقاسة وبصورة ديناميكية وربما تكون فيها مخاطر إذا ما امتلك المصرف عدداً كبيراً من مصادر السيولة ذات الأرباح المنخفضة لغرض توفير السيولة اللازمة، من جهة أخرى فإن انخفاض مستوى السيولة في المصرف قد يعرض المصرف إلى مشاكل مالية قد تؤدي إلى فشل المصرف (Hempel & Others, 1994: 158).

خامساً . النظريات المعتمدة لإدارة السيولة المصرفية :

من الناحية التطبيقية لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة إذ من الملاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال مزيجاً من مجاميع النظريات المعروفة في إدارة السيولة وهي الآتي :

1. نظرية القرض التجاري : وتقوم على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي ينبغي أن تكون لفترات قصيرة.
 2. نظرية إدارة الخصوم : على أساسها باستطاعة المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة طلبات المودعين.
 3. نظرية إدارة الأصول : وتقوم على أساس إمكانية محافظة المصارف التجارية على سيولتها من خلال احتفاظها بأصول يمكن بيعها لمصارف أخرى أو لمستثمرين آخرين نقداً.
 4. نظرية الدخل المتوقع : من خلال النمو الكبير في حجم القروض قصيرة الأجل يوفر سيولة تتزامن ومواعيد استحقاق هذه القروض (الموسوي، 2005: 297).
- سادساً . أهمية السيولة المصرفية :

للسيولة المصرفية أهمية كبيرة يمكن تلخيصها بالآتي :

1. دعم الثقة والذي يعد أهم مميزات السياسة الائتمانية من خلال الإيفاء في الزمن المحدد بالالتزامات.
2. العوائد المتحققة من الخصم النقدي عند منحه المستفيدين حال شرائهم للسلع والمواد الأخرى.
3. مواجهة الأزمات الطارئة أو السحوبات المفاجئة للإيداعات (ظاهر ومحمد، 2018: 10).

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي

أولاً . الصديق البناني لاستثمار الاستبيان :

لقد تم بناء استمارة استبيان معتمدة على التواصل العلمي للبحث وقسمت إلى محورين، المحور الأول تضمن قياس الامكانيات الذاتية للمدققين الداخليين في القطاع المصرفي العراقي، أما المحور الثاني فسعى إلى قياس قدرة المدقق الداخلي



على الكشف عن مخاطر السيولة المصرفية، وتم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الاساتذة الأكاديميين المختصين في علوم المحاسبة، وبعد تسجيل ملاحظاتهم حول أسئلة المحاور تم تعديل الاستمارة قبل توزيعها وبذلك اكتسبت الصديق البنائي (الخارجي).

ثانيا . عينة البحث :

لقد تم توزيع استمارة الاستبيان بواقع 60 استمارة على مجموعة من موظفي قسم الحسابات حصراً في القطاع المصرفي العراقي وبمختلف درجاتهم الوظيفية والعلمية، استرجعت كلها وكان الصالح للتحليل منها 53 استمارة بنسبة استرجاع بلغت (88%)، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس شدة الاجابات.

ثالثا . تحليل استمارة الاستبيان :

1 . البيانات الشخصية للمستجوبين :

جدول (1) البيانات الشخصية للمستجوبين				
ت	التساؤل	الفئة	الإجابات	النسبة
1	العمر	40-30	27	51%
		50-41	20	38%
		51-فاكثر	6	11%
2	المؤهل العلمي	بكلوريوس	28	53%
		ماجستير	18	34%
		دكتوراه	7	13%
3	سنوات الخبرة بالعمل في اقسام المحاسبة	1-5 سنوات	9	17%
		6-10 سنة	21	40%
		11 فاكثر	23	43%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

يتضح من الجدول (1) أن عدد المستجوبين من الفئة العمرية 40-30 عام بلغ 27 شخص أما الفئة من 41 فما فوق فقد بلغ عددهم 26 مستجوب بنسب 49% وهذا ما يؤشر على أن المستجوبين من فئات عمرية قادرة على أخذ أسئلة محاور الاستبيان والأجابة عليها بجدية، ولقد بلغت نسبة حملة شهادة البكلوريوس 53% من مجموع المستجوبين و47% لحملة الشهادات العليا، وهذا ما يؤشر على حصول جميع المستجوبين على شهادات تؤهلهم للأجابة على محاور استمارة الاستبيان، أما العاملين في اقسام المحاسبة والذين تراوحت خبرتهم الوظيفية من 6 سنوات فما فوق بلغت نسبتهم 83% أي يملكون الخبرة الفنية الكافية للأجابة على أسئلة استمارة الاستبيان بدقة.

2 . تحليل محور الامكانات الذاتية للمدققين الداخليين في القطاع المصرفي العراقي.

أ. شدة الاجابة والإحصاءات الوصفية لمحور الامكانات الذاتية للمدققين الداخليين في القطاع المصرفي العراقي.

جدول (2) آراء العينة للامكانات الذاتية للمدققين الداخليين في القطاع المصرفي العراقي							
ت	الأسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	الوسط الحسابي
1	يراقب المدقق الداخلي مدى كفاءة معد القوائم المالية المصرفية من الناحية العلمية والعملية.	25	16	8	4	0	4.17
		%47	%30	%15	%8	%0	0.955
2	يعمل المدقق الداخلي على التأكد من الالتزام بالقواعد الاسترشادية وضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي.	26	18	6	3	0	4.26
		%49	%34	%11	%6	%0	0.880
3	يهتم المدقق الداخلي بمراقبة الفعاليات التي أدت إلى حدوث تغيرات في القوائم المالية المصرفية.	24	18	8	3	0	4.19
		%45	%34	%15	%6	%0	0.900
4	تتضمن عملية التدقيق الداخلي مراقبة الأحداث المحتمل تحققها والتي من الممكن أن تؤثر في القوائم المالية المصرفية.	24	20	6	3	0	4.23
		%45	%38	%11	%6	%0	0.869
المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على استمارة الاستبيان وبرنامج Excel							

يتضح من الجدول (2) أن إجابات المستجوبين عن هذا المحور اتجهت وبصورة عامة نحو (اتفق بشدة واتفق) إذ بلغت نسبتها للسؤال الأول 77% ولل سؤال الثاني 83% ولل سؤال الثالث 79% وكانت للسؤال الرابع 83%، فضلاً عن أن التساؤل رقم 4 والذي نصه ((تتضمن عملية التدقيق الداخلي مراقبة الأحداث المحتمل تحققها والتي من الممكن أن تؤثر في القوائم المالية المصرفية)) حصل على أعلى وسط حسابي والبالغ 4.23 وأقل انحراف معياري والبالغ 0.869.

ب . الأهمية النسبية لاسئلة محور الامكانات الذاتية للمدققين الداخليين في القطاع المصرفي العراقي.

جدول (3) معامل الاختلاف والأهمية النسبية لاسئلة المحور			
ت	الأسئلة	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
1	يراقب المدقق الداخلي مدى كفاءة معد القوائم المالية المصرفية من الناحية العلمية والعملية.	0.913	4
2	يعمل المدقق الداخلي على التأكد من الالتزام بالقواعد الاسترشادية وضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي.	0.775	2
3	يهتم المدقق الداخلي بمراقبة الفعاليات التي أدت إلى حدوث تغيرات في القوائم المالية المصرفية.	0.810	3
4	تتضمن عملية التدقيق الداخلي مراقبة الأحداث المحتمل تحققها والتي من الممكن أن تؤثر في القوائم المالية المصرفية.	0.755	1
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS			

يتضح من الجدول (3) أن أقل معامل اختلاف حاز عليه التساؤل رقم 4 وبلغ 0.755 وهذا ما اهله ليكون أهم تساؤل في الفقرة، تلاه التساؤل رقم 2 ثم التساؤل رقم 3 وأكبر معامل اختلاف حصل عليه التساؤل رقم 1 وبذلك فهو الأخير من ناحية الأهمية النسبية.

ج . الصدق الداخلي ومعامل الثبات لاسئلة محور الامكانات الذاتية للمدققين الداخليين في القطاع المصرفي العراقي.

جدول (4) معامل الثبات ومعامل الارتباط بين اسئلة المحور والدرجة الكلية المحور			
ت	الأسئلة	معامل الارتباط	معامل الثبات
1	يراقب المدقق الداخلي مدى كفاءة معد القوائم المالية المصرفية من الناحية العلمية والعملية.	0.765	0.763
2	يعمل المدقق الداخلي على التأكد من الالتزام بالقواعد الاسترشادية وضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي.	0.782	0.736
3	يهتم المدقق الداخلي بمراقبة الفعاليات التي أدت إلى حدوث تغيرات في القوائم المالية المصرفية.	0.806	0.719
4	تتضمن عملية التدقيق الداخلي مراقبة الأحداث المحتمل تحققها والتي من الممكن أن تؤثر في القوائم المالية المصرفية.	0.782	0.734
Cornbachs Alpha			0.790
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS			



يبين الجدول رقم (4) أن كل أسئلة فقرات المحور ترتبط بالدرجة الكلية للمحور وهذا ما توضحه معاملات الارتباط المعنية وأن أعلى معامل ارتباط حصل عليه التساؤل رقم 2 وأقل معامل ارتباط حصل عليه التساؤل رقم 1، ومع ذلك فإن معاملات الارتباط مرتفعة وهذا ما يدل على أن كل الأسئلة قادرة على قياس ما وضعت إليه، أما معامل الثبات الكلي (Cornbachs Alpha) فقد بلغ 0.790 وهو أعلى من معامل الثبات المعياري والبالغ 0.600 وأن معاملات الثبات لكل سؤال كانت أقل من معامل الثبات الكلي وهذا يدل على أن التساؤلات كلها ساهمت بدرجات مختلفة في ثبات أسئلة المحور وأكبر مساهمة كانت للتساؤل رقم 2.

3. تحليل محور قدرة المدقق الداخلي على الكشف عن مخاطر السيولة المصرفية.

أ. شدة الاجابة والإحصاءات الوصفية لمحوّر قدرة المدقق الداخلي على الكشف عن مخاطر السيولة المصرفية.

جدول (5) آراء العينة لقدرة المدقق الداخلي على الكشف عن مخاطر السيولة المصرفية							
ت	الأسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	الوسط الحسابي
1	يعمل التدقيق الداخلي على مراجعة الأساليب المستخدمة في تحديد مخاطر السيولة.	27	17	6	3	0	4.28
		51%	32%	11%	6%	0%	0.885
2	إجراءات التدقيق الداخلي تحقق التأكد من وجود خطة طوارئ لمواجهة مخاطر السيولة.	25	19	6	3	0	4.25
		47%	37%	11%	6%	0%	0.875
3	يساعد التدقيق الداخلي الإدارة في تحديد المستويات المقبولة من مخاطر السيولة.	25	18	6	4	0	4.21
		47%	34%	11%	8%	0%	0.927
4	يتم توثيق نتائج تقييم مخاطر السيولة من قبل المدقق الداخلي وعرضها على إدارة المصرف.	24	20	6	3	0	4.23
		45%	38%	11%	6%	0%	0.869
5	يسهم المدقق الداخلي في وضع البدائل والخيارات لمواجهة نقص السيولة لدى المصارف.	26	17	7	3	0	4.25
		49%	32%	13%	6%	0%	0.897

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على استمارة الاستبيان وبرنامج Excel

يتضح من الجدول (5) أن إجابات المستجوبين عن هذا المحور اتجهت وبصورة عامة نحو (اتفق بشدة واتفق) إذ بلغت نسبتها للسؤال الأول 83% والسؤال الثاني 84% والسؤال الثالث 81% والسؤال الرابع 83% وكانت للسؤال الخامس 81%، فضلاً عن أن التساؤل رقم 1 والذي نصه ((يعمل التدقيق الداخلي على مراجعة الأساليب المستخدمة في تحديد



مخاطر السيولة)) حصل على أعلى وسط حسابي والبالغ 4.28 وحصل التساؤل رقم 4 والذي نصه ((يتم توثيق نتائج تقييم مخاطر السيولة من قبل المدقق الداخلي وعرضها على إدارة المصرف)) حصل على أقل انحراف معياري والبلغ 0.869.

ب . الأهمية النسبية لاسئلة محور قدرة المدقق الداخلي على الكشف عن مخاطر السيولة المصرفية.

جدول (6) معامل الاختلاف والأهمية النسبية لفقرات المحور			
ت	الأسئلة	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
1	يعمل التدقيق الداخلي على مراجعة الأساليب المستخدمة في تحديد مخاطر السيولة.	0.784	3
2	إجراءات التدقيق الداخلي تحقق التأكد من وجود خطة طوارئ لمواجهة مخاطر السيولة.	0.766	2
3	يساعد التدقيق الداخلي الإدارة في تحديد المستويات المقبولة من مخاطر السيولة.	0.860	5
4	يتم توثيق نتائج تقييم مخاطر السيولة من قبل المدقق الداخلي وعرضها على إدارة المصرف.	0.755	1
5	يسهم المدقق الداخلي في وضع البدائل والخيارات لمواجهة نقص السيولة لدى المصارف.	0.804	4
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS			

يتضح من الجدول (6) أن أقل معامل اختلاف حاز عليه التساؤل رقم 4 وبلغ 0.755 وهذا ما أهله ليكون أهم تساؤل في الفقرة، تلاه التساؤل رقم 2 ثم التساؤل رقم 1، وأكبر معامل اختلاف حصل عليه التساؤل رقم 3 وبذلك فهو الأخير من ناحية الأهمية النسبية.

ج . الصدق الداخلي ومعامل الثبات لاسئلة محور قدرة المدقق الداخلي على الكشف عن مخاطر السيولة المصرفية.

جدول (7) معامل الثبات ومعامل الارتباط بين اسئلة المحور والدرجة الكلية المحور			
ت	الاسئلة	معامل الارتباط	معامل الثبات
1	يعمل التدقيق الداخلي على مراجعة الأساليب المستخدمة في تحديد مخاطر السيولة.	0.835	0.786
2	إجراءات التدقيق الداخلي تحقق التأكد من وجود خطة طوارئ لمواجهة مخاطر السيولة.	0.749	0.817
3	يساعد التدقيق الداخلي الإدارة في تحديد المستويات المقبولة من مخاطر السيولة.	0.775	0.810
4	يتم توثيق نتائج تقييم مخاطر السيولة من قبل المدقق الداخلي وعرضها على إدارة المصرف.	0.730	0.823
5	يسهم المدقق الداخلي في وضع البدائل والخيارات لمواجهة نقص السيولة لدى المصارف.	0.817	0.790
Cornbachs Alpha			0.838
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS			

يبين الجدول رقم (7) أن كل اسئلة فقرات المحور ترتبط بالدرجة الكلية للمحور وهذا ما توضحه معاملات الارتباط المعنية وأن أعلى معامل ارتباط حصل عليه التساؤل رقم 1 وأقل معامل ارتباط حصل عليه التساؤل رقم 4، ومع ذلك فإن معاملات الارتباط مرتفعة وهذا ما يدل على أن كل الاسئلة قادرة على قياس ما وضعت اليه، أما معامل الثبات الكلي (Cornbachs Alpha) فقد بلغ 0.838 وهو أعلى من معامل الثبات المعياري والبالغ 0.600 وأن معاملات الثبات لكل سؤال كانت أقل من معامل الثبات الكلي وهذا يدل على أن التساؤلات كلها ساهمت بدرجات مختلفة في ثبات اسئلة المحور وأكبر مساهمة كانت للتساؤل رقم 1.

المبحث الرابع . نتائج البحث

اولا . الاستنتاجات :

- 1 . تعد عملية الكشف عن الأحداث المستقبلية أو المتوقعة أمر ضروري ومن واجبات المدقق الداخلي على اعتبار أن البيانات المالية تعكس أحداث حقيقية ويمكن أن تقود إلى أحداث أخرى.
- 2 . تعد التقارير والقوائم المالية للمصارف بصورة تكاد تكون شبة موحدة كون الضوابط التي تحكم اعدادها تقر من قبل البنك المركزي العراقي وعلى المدقق الداخلي التأكد من سلامة اعداد القوائم المالية وفقاً لتعليمات البنك المركزي.



- 3 . يتابع المدقق الداخلي الأساليب المستخدمة من قبل إدارة المصرف لتقليل خطر السيولة المصرفية كالتحفظ في منح الائتمان أو اختيار الاستثمار في اشباه النقود أو الاستثمارات قليلة المخاطر.
- 4 . تتضمن التقارير المالية للمصارف العراقية جانب تحليلي حول بعض النسب المالية والتي من أهمها نسب السيولة وهذه التقارير تكون مدققة من قبل المدقق الداخلي قبل نشرها.

ثانيا . التوصيات :

- 1 . من الضروري أن يكتسب المدقق الداخلي رؤيا حول ما تخفيه البيانات المالية من أحداث وقعت أو قد تقع وهذه المهارة ينبغي أن تدرس في اقسام المحاسبة وتطور اثناء العمل بالدورات التدريبية والندوات.
- 2 . متابعة البنك المركزي العراقي للمدققين الداخليين للقطاع المصرفي يسهم في امتلاك المدققين الداخليين الخبرة المطلوبة لضمان تطابق طرق اعداد القوائم المالية المصرفية مع ضوابط البنك المركزي العراقي.
- 3 . إن المام المدقق الداخلي بطبيعة العمل المصرفي سوف يسهم في زيادة قدرته على اكتشاف أنواع توظيف الأموال الخطره بالنسبة للسيولة المصرفية.

المصادر :

أولا . الكتب العربية :-

1. الخطيب، خالد راغب 2010 "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص" مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
2. الذنيبات، علي 2010 "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق-" دار وال للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
3. سلامة، مصطفى صالح 2010 "مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية" دار البداية ناشرون وموزعون، عمان.
4. العلاق، بشير عباس 2001 "ادارة المصارف مدخل اكايمي" جامعة التحدي، طرابلس.
5. الموسوي، ضياء مجيد 2005 "اقتصاد النقود والبنوك" مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
6. الواردات، خلف عبد الله 2013 "دليل التدقيق الداخلي" دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.

ثانيا . البحوث المنشورة :-

1. الذنيبات، علي و عبد الجليل، توفيق 2006 "دراسة تحليلية لأراء مديري الشركات الصناعية المساهمة في الأردن حول التدقيق التشغيلي-الواقع والطموح-" مجلة دراسات، مجلد(33) العدد(1).
2. ظاهر، غسان طارق ومحمد، علي كريم 2018 "تحليل السيولة، الربحية، الرفع المالي في ضوء إدارة المخاطر المصرفية المصرف التجاري العراقي حالة دراسية 2005-2015" مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد(8) العدد(1).



3. عبد السادة، ميثاق هاتف والهام نظام وبلال نوري سعيد 2008 "تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية" مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (6) العدد (1).
ثالثا . الرسائل الجامعية :-
1. أبو شعبان، ماهر موسى 2016 "مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التشغيلية في الجامعات والكليات المتوسطة الفلسطينية في قطاع غزة" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
2. احمد، رويدة ابراهيم 2009 "تأثير التدقيق الداخلي المستند على المخاطر في كفاءة نظام الرقابة الداخلي وفاعليته دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب" بحث دبلوم عالي معادل للدكتوراه، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.
3. الحميري، بشار عباس 2005 "ادارة التدفقات النقدية واثرها في الاداء المصرفي" رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
4. الخيسي، عبد الباسط أحمد 2013 "مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي في قطاع غزة" رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.
5. سالم، إياد حسن 2012 "واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة دراسة ميدانية تحليلية" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
6. لظن، هيا مروان ابراهيم 2016 "مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
7. محسن، محمود عبد السلام 2011 "مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

Fourthly. Sources :-

1. Al-Hajaia M. & Hashem F. 2018 "The Contribution of Audit Committees in the Reduction of the Liquidity Risk Levels in the Jordanian Commercial Banks" International Journal of Business and Management, Vol (13) No (10).
2. Hempel G. & Simouson D. Colwman A. "Bank Management" 4th ed, John Wryley & Sons Inc.
3. Howells P. & Bain K. 2000 "Financial Markets in Stitutions" 3th ed, Prentice Hall.
4. Institute of Internal Auditors.
5. International Federation of Accountants, Auditing Review 2012.
6. Siqani S. & Sekiraca E. 2016 "The Impact of the Internal Audit in Reducing Credit Risk in Commercial Banks in Kosovo." European Scientific Journal, Vol (12) No (4).